التنافس الدولـيّ علـــى ليبيا (التركي- الفرنسي) أنموذجا

د. احميدة فـرج البـــيّ ـ كلية القانون والعلوم السياسية ـ جامعة الزنتان.

International Competition for Libya (French-Turkish) as a Model

Dr. Ahmida Faraj Al-Bai
Faculty of Law and Political Science - University of Zintan

Abstract

The Turkish-French conflict over control in Libya is not limited to the historical dimension but goes beyond it to include economic, geopolitical, military and security dimensions. Turkey and France have common interests towards managing the Libyan crisis, namely ending the security crisis and breaking the political stalemate inside Libya. All these developments have increased the intensity of political and security polarisation, as the issue of Libyan unity is at stake, as the battle map has changed and the papers of the countries intervening in the Libyan file, led by France, have been scattered . Translated with DeepL.com (free version).

الملخص:

الصراع التركي – الفرنسي حول الســيطرة في ليبيا لا يقتصر على البعد التاريخي بل يتجاوزه ليشمل الأبعاد الاقتصاد، الجيوسياسية، العسكرية والأمنية، فتركيا وفرنسا تربطهما مصالح مشتركة تجاه إدارة الأزمة الليبية والمتمثلة في إنهاء الأزمة الأمنية، وكسر حالة الجمود السياسي داخل ليبيا كل هذه التطورات زادت من حدة الاستقطاب السياسي والأمني، فقضية الوحدة الليبية على المحكِ، فقد تغيرت خريطة المعارك وأد وتبعثرت أوراق الدول المتدخلة في الملف الليبي وعلى رأسها فرنسا

المقدمـــــــــة :

خرجت ليبيا من مركزيـــة القــوّة التي تكرست في زمن النظام السابق إلى حلبة صراع بين القوى الاقليمية والدولية وبسطت نفوذها على ثروات ليبيا وعقدت الأوضاع سبل التسوية السياسية وتساعدها في ذلك الصراعات السياسية على السلطة وعجز الحكومات المتتالية على إدارة البلاد وتحقيق استقرارها في ظل فوضى السلاح وسيطرة المليشيات على المقرات الحكومية والمنشآت النفطية، كل هذه التطورات زادت من حدة الاستقطاب السياسي والأمني، قضية الوحدة الليبية على المحكِ، كما

سمحت إلى المزيد من تدخل الأطراف الإقليمية والدولية واستغلت فرصة الانقسام السياسي والأمني من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، وذلك تحت ذريعة تقديم يد المساعدة لأجل مصلحة القضية السياسية مما نتج عن ذلك بروز التنافس الدولي التركي- الفرنسي بشكل جلي، خاصة بعد إن استطاعت تركيا فرض نفسها بالقوة في الأزمة الليبية من خلال دعمها العسكري والدبلوماسي المقدم لحكومة الوفاق، مما أدى إلى تغيير خريطة المعارك وأدى إلى بعثرت أوراق الدول المتدخلة في الملف الليبي وعلى رأسها فرنسا والتي باتت الخاسر الأكبر.

مشكلة الدراسة :

وبناء على المعطيات سالفة الذكر تتمحور المشكلة البحثية في هذه الدراسة في تسليطها الضوء على الصراع التركي – الفرنسي حول ليبيا ومدى تأثيرها على الأزمة الليبية وفي ظل فشل كل من الدولتين نتيجة الصراعات السياسية التي تشهدها الأطراف الداخلية وعدم قدرتها على توحيد حكومة توافقية ذات مؤسسات سيادية تضع حد للفوضى الأمنية التي سببتها الأطراف الخارجية والتي أثرت على استقرار وأمن ليبيا.

وانطلاقاً مما سبق وتأسيساً عليه جاءت المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما هي محددات وانعكاسات الدور التركي – الفرنسي في ليبيا؟

فرضية الدراســـــة:

نتيجة الفشل الإقليمي والدولـــي الذي شهدته ليبيا بعد نظام معمر القذافي مما جعلها مطمع لكل من تركيا وفرنسا تتصارعان على ليبيا من أجل الاستحواذ على مقدرات الشعب الليبي مما زاد المشهد تعقيداً.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة الآتـــي:

ـ التعرف على الجدور التاريخية والسياسية لكل من تركيا وفرنسا وعلاقتهما الاستراتيجية بليبيا.

ـ الكشف عن موافق السياسة الخارجية لكل من تركيا وفرنسا من الأزمة الليبية.

ـ الكشف عن الدوافع والتداعيات الدولتين في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على الوقوف على تحديد أهداف الأطراف الداخلية في الأزمة الليبية.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك لوصف الدراسة وتحديد أهم متغيراتها، وأبرز العوامل المؤثرة فيها وكيف اثرت التدخلات التركية – الفرنسية في ليبيا.

أما بخصوص المنهج التاريخي هو التعرف على الجدور التاريخية للتنافس التركي – الفرنسي حول ليبيا.

تقسيم الدراسة:

على ضوء ما تقدم يكمن القول بأن الدراسة قسمت إلى مبحثين وخاتمة المبحث الأول ــ العلاقات الليبيـــة التركية الفرنسية: ويتكون مطلبين الأول: العلاقات الليبية التركية أما الثاني فيتناول العلاقات الليبية الفرنسية، وأما بخصوص المبحث الثاني: فيتناول الدوافع التركية الفرنسية في ليبيا هو الأخر يتكون من مبحثين الأول: الدوافع التركية في ليبيا أما الثاني فيتناول الدوافع الفرنسية في ليبيا.

المبحث الأول ـ العلاقات الليبية التركية الفرنسية:

مع تزايد رهانات الدول الكـــبرى على المواقع الاستراتيجية في العالم، أصبحت منطقة الشرق الوسط وافريقيا من أهم الدوائر الجيو استراتيجية ضمن السياسة الخارجية التركية – الفرنسية، إذا تسعى كلهما للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الموارد النفطية والاستراتيجية، وكسب مناطق نفوذ جديدة على أساس الأحقية التاريخية، حيث تعتبر تركيا من بين الفواعل الأساسية في الأزمة الليبية وتعود بداية العلاقات التركية الليبية للعهد العثماني، وتراجعت بعد سقوط الخلافة العثمانية في فترة الحكم الملكي، لتعود العلاقات بشكل بارز في 1974 اثناء العملية العسكرية التركية في قبرص التي نلفت الدعم من ليبيا . [1]

أما فرنسا يمثل الجنوب الليبي نقطة ارتكاز أساسية في الاستراتيجية الفرنسية المعتمدة في جزء منها على مساندتها سراً لقوات شرق البلاد في ليبيا منذ عام 2014م.

المطلب الأول ـ العلاقات الليبية – التركية:

ترجـع العلاقات الليبيـــة إلى حقب تاريخية قديمة بمعنى : أن العلاقات تخطت 500 عام، حين استنجد أهلي الغرب الليبي بالدولة العثمانية عام 1522م لمساعدتها في

مقاومة المستعمر الإسباني وفرسان القديس يوحنا، واستمرت هذه العلاقات بين الاستمرار والانقطاع والقوة والضعف. (2)

حيث ارتبطت ليبيا بعلاقات مميزة مع تركيا ممتدة عبر القرون، ترجع بدايتها إلى اواخر القرن الخامس عشر، عندما أخذت البحرية العثمانية تتواصل مع السواحل الليبية لغرض التجارة، مما جعل التجار الليبيين مع المدن الساحلية العثمانية "تركيا" الحالية حيث كانت لهم شبكة تجارية واسعة تمتد من مصر إلى تونس إلى أواسط افريقيا وتتواصل مع تجار البندقية وتركيا.

وكانت البحرية العثمانية بقيادة كمال رئيس أمير البحر العثماني تتردد على مدينة طرابلس والمراسي الليبية لغرض التجارة، وفي عام 1510م طالب أهل طرابلس السلطان العثماني بالانضمام إلى الدولة العثمانية وتعيين حاكم عليهم من قبله، غير أن الاحتلال الاسباني لمدينة طرابلس في 25 يوليو سنة 1510م والذي صادف وصول كمال ريس إلى اسطنبول حال دون تحقيق هذا المطلب.

وبعد احتلال الاسبان لمدينة طرابلس تصدي لهم سكان المناطق المحيطة بها، إلى أن تنازل الاسبان عن مدينة طرابلس لفرسان القديس يوحنا، والذين حلوا محل الاسبان في احتلالها ولذلك استنجد أهالي المناطق المجاوزة لمدينة طرابلس بأمير البحرية العثمانية خير الدين بربروس الذي سيطر على تاجوراء سنة 1530م(3) وعين عليها أحد قواده المسمى خير الدين نائباً عنه ليقود المقاومة منها، وبعد استشهاده تولى مراد اغا قيادة المقاومة في سنة 1539م .حتى تم فتح طرابلس في 14 اغسطس سنة 1551م على يد الأمير سنان باشا ومنذ ذلك التاريخ اصبحت ليبيا ولاية عثمانية حتى سنة 1912م، والتي تم في اكتوبر منها توقيع معاهدة اوشي لوان بعد سنة من الغزو الايطالي لليبيا.

وقد أثر ارتباط ليبيا بالدولة العثمانية لمدة 361 سنة في التركيبة السكانية بليبيا، حيث برزت في العصر العثماني مجموعة سكانية جديدة عرفوا باسم الكوروغلية، تمركزت بمدن طرابلس ومصراته والزاوية وهم أحفاد جنود الجيش العثماني (4).

وعلى الرغم من توقيع معاهدة أوشي لزوان فقد بقى الليبيون على ولائهم للدولة العثمانية، وشاركوا في معارك حناق قلقة، والدفاع عن مدينة غزة بفلسطين، وقاموا بمهاجمة قوات الاحتلال البريطاني في مصر انطلاقاً من الشرق الليبي كما هاجموا القوات الفرنسية في تونس والنيجر. وبعد جلاء الإيطاليين فإن أول زيارة خارجية

للملك إدريس السنوسي إلى تركيا وطلب منها أن يكون سعد الله كول أوغلو أول رئيس للوزراء في حكومة المملكة الليبية بين 1949و 1952. (5)

وبعد إسقاط الملك السنوسي، وتولى معمر القذافي الحكم وعرفت العلاقة بين تركيا وليبيا فتوراً بعد تغيير النظام عام 1969، والقضاء على المملكة الليبية، وخصوصاً أن الملك السنوسي انتقل آنذاك إلى تركيا قادماً إليها من اليونان، وشكّل ذلك حرجاً للسياسة الأتراك، وانعكس في تعاطيهم مع تحول ليبيا إلى جمهورية، ثم شهدت العلاقات البلدين فترات من التواصل والصداقة، وأخرى من التراجع والقطعية؛ لكنها لم تصل إلى التوتر على الرغم من أن معمر القذافي اعتبر المرحلة العثمانية مرحلة احتلال اجنبي، ووصفه بالاستعمار البغيض، مثل: الاحتلال الإيطالي والغزو الإسباني. (6)

وفي عام 1973 إثر أزمة أسعار النفط المندلعة في ذلك الحين، قررت ليبيا تزويد تركيا بالطاقة بأسعار منخفضة، جرّاء فرض الولايات المتحدة الامريكية خطراً على تركيا بسبب تدخلها العسكري في قبرص ، واستمرت العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وتركيا منذ سبعينيات القرن العشرين تفضى إلى القول أن ليبيا كانت تشكّل أكبر الأسواق الاقليمية للصادرات التركية، كما أن النفط والغاز الليبيين شكلا قاعدة أساسية من قواعد العلاقات المتطوّرة بين أنقرة وطرابلس الغرب، وكانت تركيا مُدينة بصورة شبة مستمرة لليبيا جراء عدم التزامها بتسديد الفاتورة النفطية حتى تسعينات القرن الفائت، ففي عام 1987 وصلت الديون الليبية المستحقة على تركيا إلى 800 مليون دولار أمريكي . (7)

ويبدو أن العلاقات الليبية التركية كانت واقعة تحت تأثير الثقل التاريخي للبلدين، وكان اتجاه السياسة التركية الغربية، من أبرز النقاط التي باعدت بين الدولتين في عهد النظام السابق ورئيس الحكومة أربكان، وكانت تركيا تضع علاقتها العربية الإسلامية على مستوى عالٍ من الأهمية لكلا الجانبين العربي والتركي، إلا أن الظروف السياسية لم تكن مناسبة، خاصة مع زيادة الضغوط الأمريكية والأوروبية على ليبيا بعد قضية لوكربي، وموقف تركيا منها ونستنتج من هذه المرحلة الآتي:

1- زيارة أربكان إلى ليبيا ودول أخرى في افريقيا مثلث التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية، نحو افريقيا والعالم العربي والإسلامي.

2ـ شهدت هذه المرحلة انخفاض حجم التعهدات التركيــة الليبية، خاصة في الفترة من تسعينيات القرن العشرين تم شهدت تطور وارتفاع في نسبة التعهدات في منتصف التسعينات.

المطلب الثاني ـ العلاقات الليبية الفرنسية:

تشهد العلاقات الدولية العديد من التطورات منها الايجابي في صالح دعم العلاقات وترسيخها والأخر يؤدي إلى نتائج سلبية، في اضعافها وتهميشها، وأحياناً تكون حالات المد والجزر في العلاقة بين دولتين ناتجة عن اختلاف واتفاق في المواقف التي تشهدها العلاقات بينها مما يؤدي إما إلى الدخول في تجاه ايجابي نحو التقارب بدرجات متباينة قد تشمل كافة أوجه التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو إلى الانحدار إلى تطورات سلبية عبر مراحل من التوتر والتأزم، ومن هذه الأوضاع ما يستمر إلى فترات قصيرة ومنها ما يدوم لفترات أطول. [8]

والمتتبع لمسيرة العلاقات الليبية الفرنسية يلاحظ أنها مرت بتطورات متفاوتة بين التعاون التام على كافة الأصعدة حتى وصلت لدرجة التفاهم التام في العقد الأول من عهد سبتمبر، ثم انحدرت إلى درجة التأزم نتيجة للاختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا الاستراتيجية التي هددت المصالح المتبادلة بين الدولتين مما ترتب عليه آثارا سلبية على مسار العلاقات استمرت لعقدين من الزمن، فمنذ 1969م ، وقد ركزت ليبيا على المحافظة على الحد الأكبر من التعاون السياسي والاستراتيجي والاقتصادي،[9] فكان التركيز على الجانب الاقتصادي في هذه العلاقات واضحاً باعتبار أن القضايا الأخرى أقل حساسية من غيرها ففي عام 1970م عقدت صفقة بيع طائرات الميراج الشهيرة ، ومن هنا ارتبطت ليبيا وفرنسا بعلاقات مميزة، وانعكست في توقيع البلدين لسبع اتفاقيات، شملت التسـليح والتعاون الفني والاقتصادي إلى جانب العديد من مجالات التعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي جعل فرنسا تنال مكانة بارزة في السياسة الليبية ففي عام 1973م قام "معمر القذافي" بأولى زياراته لفرنسا، وذلك في عهد الرئيس الفرنسي " بومبيدو" وفي عام 1976م،[10] قام رئيس الـوزراء الأسبق " جاك شـيراك " بزيارة إلى طرابلس ، وعلى الرغــم من المساعي التي بذلها الجانبان لتجنب بعض الصعوبات ولوضع هذه العلاقات في مسارها الطبيعي، غـير أن هذه العلاقات مرت منذ نهاية السبعينيات بحالة من التوتر وعدم الاستقرار، وكان - أيضاً - التعاون بين البلدين قد وصل إلى

مستويات متدنية، بدأت بإلغاء فرنسا لجميع العقود المبرمة مع ليبيا وذلك عند توقيع معاهدة تعاون بين ليبيا وتشاد في عام 1981م بناء على هذه المعاهدة طلب أكوكوني وإداي رئيس تشاد من ليبيا لمساندته ضد "هبري" الذي كانت تسانده فرنسا، وحينها اتهمت فرنسا ليبيا بالتدخل في الشؤون التشادية الداخلية.[11]

وفي عام 1986م شاركت فرنسا في مؤتمر "لاهاي" ومؤتمر "لوكسبمورغ" ، وذلك عندما اتخذت مجموعة من قرارات المقاطعة ضد ليبيا مع غيرها من الدول الأوروبية، واستمرت الخلاقات بين البلدين من الخلاف حول الوضع الداخلي في تشاد، إلى اتهام ليبيا بتفجير طائرة (PANAM) الامريكية فوق بلدة لوكربي غرب انجلترا في عام 1988م، وفي عام 1989م اتهمت فرنسا رسمياً مواطنين ليبيين بتفجير طائرة "UTA" الفرنسية فوق صحراء النيجر. [12]

تم بعد ذلك شهدت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة، وتم استئناف التعاون الاقتصادي والتجاري مع وصول الرئيس جاك شيرك إلى السلطة في عام 1995م، خاصة بعد غلق جميع الملفات التي كانت تعوق مسار العلاقات، وقد احتلت قضية إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية اهتماماً واسعاً في كافة المحافل، ولقد اتفق الطرفان على أن الاستثمار الذي يعني كل أنواع الأصول مثل البضائع والحقوق والمصالح أيا كانت طبيعتها، وكذلك الأسهم والسندات وحصص والشركات المقامة في ارضي البلدين [13]حيث يتميز الاقتصاد الليبي بتوفير مقومات البنية الأساسية، وكذلك المؤسسات المالية من مصارف تجارية ومصارف التمويلية التي يحتاجها المستثمر[14] ، وبذلك صدر قرار بإنشاء هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي، وصدر قانون رقم (5) لسنة 1997م بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي، والذي بين بعض حقوق المساهم الأجنبي من حق التظلم من الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشروع الاستثماري، وقد وصل عدد الشركات الاجنبية العاملة داخل ليبيا حوالي (577) شركة، في جميع المجالات منهم (29) شركة فرنسية تعمل في عدة مجالات منها المقاولات، كهرباء، نفط، واتصالات، وحماية البيئة وقدرها 5% من مجموعة الاستثمارات الأجنبية وقد بلغ استثمار الشركات الفرنسية إلى غاية 2007م، مبلغاً وقدره 14.994 مليون دينار من اجمالي الاستثمارات الاجنبية التي قدرت بمبلغ 2.481 بليون دينار ليبي، وأن أغلبها كانت في قطاع النفط. [15]

أما فيما يخص دور فرنسا في الاقتصادي في 2011م لا يمكن تجاهله، من بعد انتهاء الحرب في ليبيا، جاء الاهتمام الفرنسي بتحقيق استقرار ليبيا كنتيجة للرغبة في

تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة، عبر تطوير التعاون مع ليبيا، خاصة أن منظمة الدول المنتجة للنظم عبر تطوير التعاون مع ليبيا، خاصة أن منظمة الدول المنتجة للنفط " اوبك" تشير إلى أن ليبيا تحتل المرتبة الخامسة عربياً باحتياطي يبلغ 48.36 مليار برميل، كما أن لديها أكبر احتياطي نفطي في افريقيا، وتاسع اكبر احتياطي في العالم، ولديها القدرة على الاحتفاظ باحتياطي أكبر من الوقود، وأن لديها نحو 1.5 تريليون متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي[16] حيث ارتفعت صادرات النفط الليبي لفرنسا من 17% إلى نحو 33%، وتستهلك المحروقات في فرنسا نحو 99% من وارداتها من النفط الليبي.

المبحث الثاني ـ الدوافع التركية الفرنسية في ليبيا:

لقد تحولت ليبيا بعد سبتمبر إلى ساحة صراع بين القوى الاقليمية والدولية رهنت المرحلة الانتقالية في أيد فواعل إقليمية ودولية بسطت نفوذها على ثروات ليبيا وعقدت الأوضاع وعطلت سبل التسوية السياسية وساعدها في ذلك الصراعات السياسية على السلطة وعجز الحكومات المتتالية على إدارة البلاد وتحقيق استقرارها في ظل فوضى السلاح وسيطرة الميليشيات على المقرات الحكومية والمنشآت النفطيـــة [17]

وفي إطار هذا الصدد برر التنافس الدولي التركي الفرنسي، خاصة بعد أن استطاعت تركيا فرض نفسها بقوة في الملف الليبي من خلال دعمها العسكري الدبلوماسي المقدم لحكومة الوفاق مما أدّى إلى بعثرت حسابات الدول المتدخلة في ليبيا وعلى رأسها فرنسا التي باتت الخاسر الأكبر. [18]

المطلب الأول ـ الدوافع التركية في ليبيا:

إن وراء اقرار التدخل التركي في ليبيا العديد من الأهداف التي يمكن تصنيفها إلى أهداف اقتصادية واهداف استراتيجية وسياسية وأهداف أيديولوجية.

أولاَ ـ الأهداف الاقتصاديـــــة: سعت تركيا من خلال تدخلها في ليبيا لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي تقدر بمليارات الدولارات، فأصبح لتركيا العديد من الشركات في ليبيا مثل شركة جنكير انساب والتي استكملت اعمالها في المناطق الخاضعة لحكومة الوفاق وكذلك شركة إنكا للمقاولات الكهربائية وكان يتم تدعيم مصالح تركيا الاقتصادية من قبل معمر القذافي ونظامه لذلك رفضت تركيا في بداية الأزمة الليبية التدخل العسكري لأي دولة ورفضت تدخل حلف الناتو أيضاً وذلك من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية ولكن تغير هذا الموقف ووافقت على التدخل

لحماية مصالحها الاقتصادية حتى لا يؤثر على حماية أهدافها الاقتصادية ولكي تحقق أهدافها المرجوة قامت تركيا لعقد العديد من الاتفاقيات مع حكومة الوفاق الوطني التي دعمتها وهي الحكومة الانتقالية التي تولت السلطة التنفيذية والتشريعات في ليبيا في ديسمبر 2013م مثل ثقافية ترسم الحدود البحرية التركية الليبية في نوفمبر 2019م وذلك لأن تركيا رأت أن في ذلك حماية لمصالحها الاقتصادية كشركة جنكير وانا واستثماراتها في ليبيا والحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وبالفعل أعلنت تركيا عن العديد من المشاريع الاقتصادية في ليبيا .[19]

ومن المصالح الاقتصادية التي سعت تركيا لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط من خلال استغلالها لحدوث الأزمة الليبية حتى تتمكن من وجودها في المنطقة هو الكشف عن النفط والطاقة، وأن الدافع الرئيسي للوجود التركي في المنطقة لا يتعلق باحتياجات الغاز ؛ وإنما يتمثل ذلك في دافعها الخاص بالسيادة الاقليمية وأن مجموعة الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع حكومة الوفاق تشير إلى تقدم في علاقتها السياسية وليس تقدماً في العلاقات الاقتصادية فقط لأن العلاقات التركية الليبية التي أعطت الفرصة لوجود استثمارات تركية في ليبيا، ومن الجدير أن استبعاد تركيا وعدم مشاركتها في منتدي غاز شرق المتوسط بين اليونان وقبرص ومصر، وتم تأسيس هذا المنتدى في عام 2019م ومن أهداف هذا المنتدى أن يتم انشاء سوق غاز المستوى الاقليمي وأن من أهم الأسباب التي جعلت تركيا تضع قرار تدخلها في ليبيا وإن تتواجد عسكرياً فيها، ومن ناحية أخرى هناك بعض الآراء التي تبناها بعض الباحثين بأن المشكلات الاقتصادية داخل تركيا جعلتها تأخذ قرار تدخلها في ليبيا لصرف انتباه الشعب التركي عن هذه المشكلات وانشغالهم بالقضايا والأزمات الخارجية التي تواجهها الحكومة التركية من أجل تفادي معارضة الشعب التركي على المشكلات الاقتصادية الداخلية في تركيا. [20]

ثانيا ـ الأهداف السياسية والاستراتيجية: إن الأهداف من وراء تدخل تركيا تعددت، ولكن الأهداف الاستراتيجية والسياسية مرتبطة ببعضها إلى حد كبير من حيث أهدافها الاستراتيجية فقد جاءت على المباحثات اليونانية والقبرصية والمصرية بالإضافة إلى الاسرائيلية التي تمحورت حول البحث والتنقيب عن البترول في منطقة الشرق الأوسط ولكن هذا كان يعكس محاولة استبعاد تركيا وتطويفها من حقوقها في هذه المنطقة وهذا ما جعل تركيا تعقد اتفاقية امنية وبحرية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، حيث يعد ذلك حماية لمصالحها الاستراتيجية التي تزامنت مع انشاء منتدى غاز

شرق المتوسط مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا عام 2019م . لذلك كان قرار تركيا التدخل العسكري في ليبيا حماية لمصالحها من خلال الاتفاق مع حكومة الوفاق، فمحاولات اسقاط حكومة الوفاق الوطني بمثابة حصار سياسي خلفته الدول المساعدة له على تركيا في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة بتجحيم مصالحها في ليبيا وافشال اتفاقيتها مع حكومة الوفاق الوطني الخاصة بالاستثمارات والتنقيب في المنطقة.

يرى اتجاه أن قرار التدخل التركي العسكري أنه ليس عملاً عدائياً ، وإنما هو تصرف من تركيا من أجل حماية مصالحها السياسية والاقتصادية، وبالتالي تدخلها عسكرياً هو عمل استراتيجي استباقي وقائي لحماية المصالح التركية والذي مكّن تركيا من ذلك هو الاتفاقيات الأمنية والبحرية التي عقدتها مع حكومة الوفاق الوطني جعلها تطالب بحقوق كثيرة في شرق البحر المتوسط والحصول على الطاقة والنفط في هذه المناطق، وأن الاتفاقيات التي عقدت بين الدولتين كاتفاقية تعيين الحدود البحرية في 2019م واتفاقية التعاون الأمني العسكري مع الامتيازات العديدة التي تمتعت بها تركيا التي شملت الامتيازات السياسية والاستراتيجية والجغرافية، وكذلك ترسيم الحدود الجغرافية المتفق عليها مع الجانب الليبي. [22]

وبناء على ذلك نستنتج أن الاتفاقيات الاقتصادية ساعدت تركيا على حماية مصالحها والبحث عن البترول وكذلك الضغط على الدول التي تحاول إبعاد تركيا عن منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً ـ الأهداف الأيديولوجية : إن لتركيا أهداف أيديولوجية تسعي لتحقيقها بجانب الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من خلال تدخلها في ليبيا، فذلك يمكنها من الحصول على مزيد من القوة والقدرة على نشر أيديولوجيتها الخاصة بإعادة أحياء العلاقة العثمانية الجديدة ونشر أفكارها وذلك مع تثبيت أفكار جماعة الإخوان المسلمين في مصر والمغرب مما يؤدي إلى الحصول على أصوات كثيرة في الانتخابات عن طريق إثارة المشاعر الدينية والقومية وأن تحدث ضجة على المستوى الدولي لإثارة الرأي العام على مستوى العالم وأن تركيا ركزت على الدول التي لها مصالح استراتيجية وعقيدية . [23] ، فاتجهت إلى ليبيا من خلال الترويج لإحياء الخلافة العثمانية من جديد ونشر اللغة التركية ، فأهداف تركيا تنوعت بين أهداف سياسية واقتصادية وأيديولوجية واستراتيجية، وعلى أساس كل هدف منهما قامت بخطوات فعلية لتحقيقه كإرسال القوات العسكرية إلى ليبيا أو الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والامتيازات بين الدولتين من خلال اتفاقيتها مع حكومة الوفاق الوطني والتي مكنتها

من حماية مصالحها في ليبيا والشرق الأوسط والترويج بأفكارها بإحياء الخلافة العثمانية من خلال استخدام وسائل الأعلام لمساعدتها على تحقيق أهدافها. [24] ، وكذلك طموحاتها الحصول على النفط والغاز بالإضافة إلى طموحات البحرية لتركيا في شرق البحر المتوسط .

المطلب الثاني ـ الدوافع الفرنسية في ليبيا:

يمكن إجمال الأهداف الفرنسية تجاه ليبيا في مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الجيوسياسية، العسكرية .

أولاً ـ الأهداف الاقتصادية : أن من أهم العوامل المهمة في توجيه السياسة الخارجية خاصة في وقت الأزمات الدولية، وهذا ما جعل أنظار القوى الدولية والاقليمية تتجه نحو ليبيا نظراً لما تملكه من ثروات طبيعية خاصة النفط والغاز، وتشير البيانات الصادرة عن منظمة الأوبك أن ليبيا تحتل المرتبة الخامسة عربياً من احتياطي البترول الذي يقدر بحوالي 48 مليار برميل[25] وتبلغ حصتها 2% من الانتاج العالمي، وتحتوي ما يعادل 3.5% من احتياطات النفط الخام العالمية وقد قدرت وكالة الطاقة الامريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل.

أما الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 1.5 تريليون متر مكعب احتياطي، إضافة إلى احتلالها المركز الخامس عالمياً في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وامريكا والصين والارجنتين، كما أن ليبيا تمتلك إمكانات هائلة من الطاقة البديلة أو النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدر مثالياً للطاقة البديلة[26] يمكن لفرنسا الاستثمار فيها، ومع وجود العديد من المنافسين الدين تتصادم مصالحهم مع المصالح الفرنسية وعلى راسهم تركيا التي تريد تأمين حصة من صناعة النفط والغار الليبية، حيث كانت تحصل قبل اسقاط نظام معمر القذافي على 17% من صادرات النفط الليبي، وارتفعت بعدها إلى نحو 33%، اضافة إلى الاستثمارات الضخمة لشركة توتال الفرنسية في قطاع النفط والغاز، حيث تمثل أحد محركات فرنسا في سياتها الخارجية تجاه ليبيا ؛ لأنها تستحوذ على 75% من حقوق التنقيب عن النفط في حقل الجرف، وعلى 30% من حقل الشرارة، و24% من حقل قاع مرزوق، كما حصلت على 16.33% من حقل الواحة، وتسعي ايضاً فرنسا إلى الاستحواذ على حصص إعادة الأعمار التي ستشهدها ليبيا بعد حلحلة أزمتها. حيث قدرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 أن ليبيا تحتاج نحو 200 مليار دولار

لإعادة الإعمار ، وهذا ما يزيد من وثيرة التنافس الفرنسي- التركي حول الظفر بمشاريع إعادة الإعمار، وخصوصاً أن تركيا وقعت مع النظام السابق استثمارات مشتركة في البنية التحتية بقيمة 24 مليار دولار، وبقيت منها 18 مليار دولار عالقة في ليبيا. [27]

الأهداف الجيوسياسية : تميز ليبيا بموقع جغرافي ممتاز، فمن حيث المساحة وتعتبر ليبيا رابع دولة في افريقيا تمثل همزة وصل بين المشرق والمغرب العربيين، ونقطة التقاء روابط بين اوروبا، والوطن العربي وافريقيا[28] بالإضافة إلى موقعها الذي يصل على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط والذي يمد بحوالي 20000ك م كما أنها تسـبح على بحار من النفط والغاز كل هذه المعطيات منحت ليبيا خصائص جيوسياسية اكسبتها أهمية من الناحية الاستراتيجية وجعلها محل أطماع وتنافس القوى الاقليمية والدولية خصوصاً بعد رسم الخارطة الجيوسياسية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا فيما سمي بالربيع العربي، ومن بين هذه الدول التي اشتد التنافس فيما بينها على الساحة الليبية فرنسا وتركيا حيث تعد ليبيا دولة مفيدة لتركيا على عدة محاور فهي جزء من البلدان العربية التي مسها ما يعرف " بالربيع العربي" اضافة إلى كونها احدى دول البحر المتوسط وأحد بوابات تركيا لأفريقيا ولها أهمية ايضاً في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، كما أن استفادة تركيا من جغرافية ليبيا يوفر لها مجموعة من المزايا التي تغير قواعد اللعبة في شرق المتوسط. [29]

وعليه تعتبر الجغرافيا السياسية الليبية أحد محركات التنافس الفرنسي التركي والتي جعلت فرنسا تدعم الجيش الذي بالمنطقة الشرقية بليبيا ، والذي يسيطر على الشرق الليبي ويسيطر على الجنوب، ومن يسيطر على طرابلس يكون في قلب المعادلة الدولية المتعلقة بالجغرافيا الليبية وبما أن فرنسا لا تريد ليبيا لذاتها ؛ وإنما لغيرها وهي افريقيا، فدعمها للجيش يمثل فرصة استراتيجية لضمان مصالحها في الجنوب الليبي وافريقيا، واستمرار نفوذها التاريخي اضافة إلى السيطرة على ليبيا[30] بوابة افريقيا ودخولها لدولة بحجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي ويمثل جنوب ليبيا الغني بالموارد الطبيعية نقطة ارتكاز أساسية في الاستراتيجية الفرنسية.

الأهداف العســكرية والأمنيــة : بعد سقوط النظام السابق أصبحت في حالة من الانقلاب المني والانتشار الواسع للسلاح في كافة ارجاء ليبيا، حيث أضحت ليبيا تعيش حالة من الصراعات والاضطرابات في التشرذم السياسي والصراع العسكري وتغول الميليشيات المسلحة التي حلت محل المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة، وأنتج

عنه الفشل في التوصل في اتفاق على آلية موحدة يتم بموجبها دمج كافة التشكيلات المسلحة تحت مظلة شرعية واحدة، فضلاً عن فشل الحكومات المتعاقبة على إدارة الملف الأمني والسيطرة الفعلية على كامل التراب الليبي، كل هذه العوامل جعلت من ليبيا بيئة خاصة للتنظيمات الإرهابيــة، والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات وعصابات تهريب السلاح والتأثير في جملة التحولات السياسية والأمنية لفواعل غير دولية والمعيقة لعملية بناء الدولة والحفاظ على وحدة التراب الليبي والتي باتت تشكل ما يسمى بأمراء الحرب وتتحكم في زمام الأمور يوماً بعد يوم ونسخها لعلاقات داخل ليبيا وخارجها[31] ، وفي ظل هذه الفوضى الأمنية سعت كل من تركيا وفرنسا لتعزيز نفوذها في ليبيا لأجل تحقيق مكاسب ومصالح والتي كانت في عمومها متقاطعة متضادة.

وانطلاقاً من وجهة النظر الفرنسية التي تعتبر أن الفشل الــدّولي في ليبيا مرده هو عجز الحكومات المتنافسة في ليبيا على بناء دولة مؤسسات دستورية والتوحيد ضمن حكومة واحدة، وبالتالي أدّى إلى حدوث فراغ أمني في المناطق الحدودية التي اصبحت ساحة لنشاط وتواجد الجماعات الجهادية المتطرفة القادمة من جنوب الصحراء وساحل غرب افريقيا، وهذا ما شكل تهديداً حقيقياً على الأمن القومي الفرنسي، خاصة القواعد العسكرية المتواجدة في الساحل والصحراء ومن أجل تأمينها من خطر الجماعات الإرهابية، راهنت فرنسا على دعم قائد الجيش التابع للبرلمان الليبي ، وبعض القبائل النافذة في جنوب ليبيا. [32]

الخاتمـــــة :

تشــغل الأزمة الليبية حيزاً كبيراً ضمن اهتمامات القادة الأتراك والفرنسيين، وهو ما يؤكد الفكرة القائمة والملحة والشديدة الأهمية التي تتمثل في سعى تركيا وفرنسا الحثيثين نحو ايجاد موطئ قدم لهما في ليبيا يساعدهما ذلك فيما بعد، وعلى المدى المتوسط والطويل، في تأمين مصالحيهما الجيواستراتيجية للاستحواذ على أكثر قدر ممكن من الموارد النفطية والاستراتيجية على أساس الأحقية التاريخية، لتشكل هذه المعطيات قوة الدفع الأساسية للسياسة التركية- الفرنسية، بما يتفق مع مصالحهما الجيوبوليتيكي، على حساب مصلحة الشعب الليبي وهذا ما أدى بالنتيجة إلى زيادة حدة الفوضى وخلط الأوراق السياسية واطالة امد الأزمة.

النتائـــج:

ـ الدعم العسكري والأمني الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق إلي زيادة حدة التنافس التركي – الفرنسي فيما يخص مستقبل السلام بين أطراف الأزمة الليبية.

ـ أن الصراع التركي – الفرنسي حول السـيطرة في ليبيا لا يقتصر على البعد التاريخي بل يتجاوزه ليشمل الأبعاد الاقتصاد، الجيوسياسية، العسكرية والأمنية.

ـ أن تركيا وفرنسا تربطهما مصالح مشتركة تجاه إدارة الأزمة الليبية والمتمثلة في إنهاء الأزمة الأمنية، وكسر حالة الجمود السياسي داخل ليبيا إلا أن كل له وجهة نظر حول كيفية الوصول لهذا الهدف وهذا ما أنجر عنه نشوب حرب بالوكالة، وذلك عن طريق اعتماد كل من فرنسا وتركيا على حلفاء بالداخل بالإضافة إلى الحلفاء الإقليميين في الأزمة الليبية.

التوصيات:

من خـلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة تم التوصل لهذه التوصيات

ـ العمل على الحفاظ على الثروات الوطنية لصالح ابناء الشعب الليبـــي وليس لكسب التأييد الأجنبي.

ـ يجب على هيئـــة الأمـم المتحدة دعم الحكومة الليبية على احتكار الســـلاح ، وذلك عن طريق تفكيك الميليشيات التي تهدد الوضع السياسي.

ـ يجب على كل من تركيا وفرنسا أن تتحمل مسؤوليتها على ايقاف صراعاتها حول ليبيا، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ولتوقف عن دعم الأطراف المتحاربة، وترحيل المرتزقة الأجانب.

الهوامـــــــــــش:

[1] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافـي ، مصطلحات عصر العولمة عربي ، انجليزي ، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط1، 2007، ص65.

[2]- اسماعيل عبد الفتاح، نفس المرجع، ص66.

[3]- التوري روســي، طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان القديس يوحنا ، ترجمة : وتقديم، خليفة محمد التليسي، ط2 (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، والاعلان، 1985، ص120.

[4]- احمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021، ص33.

[5]- احمد القرني، نفس المرجع، ص40.

[6]- امراج كيكلي، العلاقات التركية- الليبية، مجالات الأزمة وامكانات التعاون، مجلة رؤية تركية العدد 16، 2017، ص55.

[7] - احمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي – الايطالي على النفوذ في ليبيا قطر المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 ص10.

[8] حسن الوزران الرياني، وصف افريقيا، ترجمة: د عبد الرحمن حميدة، راجعه: د. علي عبد تواحد، (القاهرة: مكتبة الأسرة- الهيئة المعرية العامة للكتاب، 2005، ص110.
[9] – حسن لوزان، نفس المرجع، ص15.
[10] عمر حمودة، العلاقات الليبية الفرنسية 1711م- 2011م دور اليهود فيها، اسئلة الحاضر وجريدة الماضي والمستقبل، مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية، جامعة سبها، 2016، ص5.
[11] عمر حمودة نفس المرجع،
[12] خالد الحداء، التصعيد التركي الفرنسي في الأزمة الليبية، صنعاء مركز البحوث والمعلومات، 2020، ص8.
[13] تامر الخروجي، العلاقات الدولية والسياسية والاستراتيجية، إدارة الأزمات، دار المجد للنشر والتوزيع والاعلان، 2005، ص16.
[14] فرحات شرننة، سالم الفرجاني المقومات الرئيسية، للاستثمار في الاقتصاد الليبي، منشورات الوارد الاكاديمية للطباعة والتأليف، ليبيا، 2007، ص268.
[15] نادية الصغير، العلاقات الليبية الفرنسية وأثرها على العلاقات بين اوروبا وافريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا، 2010- ص21.
[16] أميرة عبد الحليم، دوافــع واتجاهات المصالح الغربية في ليبيا، الملف المصري، ع 68، 2020، ص26.
[17] محمد عبد الحكيم، ليبيا، ما بعد القذافي اخوان ليبيا سيناريوها ت محتملة، القاهرة، الغربي للنشر والتوزيع، ص163.
[18] محمد عبد الكريم، ليبيا ما بعد القذافي، المرجع سابق، ص165.
[19] محمد عبد الكريم، ليبيا، بعد القذافي، مرجع سبق ذكره، 170.
[20] خالد الحداد، التصعيد التركي التونسي في الأزمة الليبية، صنعاء، مركز البحوث والمعلومات، 2020، ص3.
[21] خالد الحديد، التصعيد التركي التونسي في الأزمة الليبية، نفس المرجع، ص7.
[22] المعهد الدولي للدراسات الإدارية، 2021.
[23] إبراهيم، 2020.
[24] محمود محمد، طرابلس، مالا تعلمه عن ذهب ليبيا الاسود من يحكم في النفط الليبي تاريخ النشر 2018/2/30 تم الاطلاع بتاريخ 2021/5/25 في بوابة https:www.aljazeera.net.amp/ebus.iness/219/12/30
[25] أحمد سامي عبد الفتاح، دوافع متعددة كيف ساهمت ليبيا في توتر العلاقات التركية الفرنسية؟ مصر: المركز العربي والدراسات، 2020، ص4.
[26] محمود محمد، طرابلس، مالا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود من يتحكم في النفط الليبي، تاريخ النشر 2019/12/30 تم الاطلاع بتاريخ 2021/5/25 في بوابة . http//www.alaraby.co.uk/amp
[27] عصاد عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح، ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ تاريخ 2020/7/10.
[28] خالد احمد محمد ابزيم عبد السلام احمد امحمد، التنافس الايطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد3 يونيو 2018، ص92.
[29] احمد سامي عبد الفتاح، دوافع متعددة كيف ساهمت ليبيا في توتر العلاقات التركية الفرنسية، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020، ص9.
[30] صحيفة الاستغلال، ماذا تريد فرنسا من ليبيا، السياقات الاستراتيجية لدعم حفتر تاريخ النشر 2020/4/10 https://www.alesti;lal,net.ar/view/4449/dep-new-158622524 .
[31] خالد أحمد محمد عبد السلام احمد حسين، الموقع سبق ذكره، ص96.
[32] الجيلاني محمد ، التداعيات الاقليمية للفشل الدولي في منطقة شمال افريقيا، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2019، ص90.